الهجرة العائدة إلى مصر

في الفترة (١٩٧٣ -١٩٩٠)

دينا عبد الحميد محمد أحمد

باحثة دكتوراه بمركز تاريخ مصر المعاصر

هجرة المصريين للخارج إحدى الظواهر المعقدة داخل المجتمع المصري لكونها ظاهرة لم يألفها أبناء المجتمع المصري، ذلك المجتمع الزراعي في المقام الأول، والذي ارتبط أبناؤه بالأرض؛ ومن ثم كانت تلك النقلة في التفكير النمطي داخل العقلية المصرية المرتبطة بالمكان إلى التفكير في هجرة ذلك المكان، كانت نقلة ذات أبعاد مهمة تركت بصماتها الواضحة على أبناء المجتمع المصري من جهة وعلى الدولة المصرية من جهة أخرى.

وقد ترتب على هجرة المصريين للخارج عدد من الآثار وكان من أهمها الآثار الاجتماعية التي تنوعت بين الايجابية والسلبية، وكانت الهجرة العائدة إحدى الآثار السلبية الناجمة عن هجرة المصريين للخارج.

ولعل اختيار عام ١٩٧٣ جاء على أساس أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والنفسية السيئة التي كانت نتيجة هزيمة ١٩٦٧ والتي كانت سببًا ودافعا لهجرة الكثير من المصريين قد محيت بانتصار أكتوبر عام ١٩٧٣ وما نتج عن هذا الانتصار من تعييرات عديدة أثرت بشكل كبير على عودة العديد من المصريين مرة أخري إلى موطنهم الأم.

وأما على الجانب الآخر فقد رأيت من المناسب اتخاذ عام ١٩٩٠ نقطة نهاية الورقة البحثية على اعتبار أن حرب الخليج قد غيرت في الكم والكيف بشكل واضح وكبير بسبب تلك الهجرة العائدة، والتى كانت إحدى الآثار السلبية الناجمة عن هجرة

حيث تعتبر الهجرة العائدة من أكثر سلبيات الهجرة سواء على المهاجر أو على الدولة خاصة في حالة عدم احتساب الظروف المستجدة على الأوضاع المحيطة والمسببة لتلك العودة، وعلى الرغم من أنه في نهاية الستينيات كانت المشكلة هي عدم عودة بعض المهاجرين وتحديدًا المبعوثين منهم(١).

أما في السبعينيات كانت مشكلة المهاجر عند عودته هو عدم توفر فرصة عمله السابق،وكانت هناك توصيات بين المسئولين داخل اللجان الوزارية المتتابعة عن إمكان مد فترة العودة من سنتين إلى أربع سنوات يعتبر المهاجر خلالها معارًا،بمعنى أنه عند عودته يستلم عمله تلقائيًا وبدون أية إجراءات غير تقديم طلب العودة إلى عمله (٢).

كان ذلك خلال السبعينيات وتحديدًا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كانت الحالة النفسية للمصريين بالداخل أو المهاجرين منهم سيئة، لكن بعد ذلك اتخذت الهجرة العائدة شكلاً مختلفًا حيث زادت في الحجم لدرجة عدم قدرة مصر على مواكبة تلك الزيادة العائدة.

وكان من أشكال تشجيع الحكومة للمبعوثين على العودة أنه تقرر إنشاء جمعية للمبعوثين العائدين عام ١٩٧٨ برئاسة جيهان السادات(*) وتم عقد اجتماع مجلس إدارتها لبحث إنشاء (٥٠٠) وحدة سكنية للمبعوثين العائدين، واستفاد من هذه المساكن أعضاء البعثات الداخلية والخارجية وأعضاء الإجازات والمنح الدراسية(٣).

ففي الفترة من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨٧ قدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نسبة البطالة العائدة بـــ ٦%، فضلاً عن المتعطلين البالغ عددهم ١,٦ مليون شخص، فقد كانوا عام ١٩٨٦ تحديدًا يمثلون ١٢% من البطالة العائدة(٤).

أما في الثمانينيات من القرن العشرين فقد تأثر المصريون المهاجرون بالحرب العراقية – الإيرانية وقد عادت أعداد غير قليلة خشية ويلات الحرب، بينما استمر البعض الآخر في عملهم من أجل إعادة تعمير ما خربته الحرب[٥]؛حيث كان عدد كبير من العراقيين والكويتيين كانوا مجندين ؛مما ترتب عليه خلو الوظائف المدنية من الموظفين.

وعلى الرغم من تأثر نصيب بعض البلدان من العمالة المصرية بالانخفاض في الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٤،إلا أنه فى عام ١٩٨٥ تحديدًا انخفض عدد المهاجرين إلى الأردن وليبيا –على سبيل المثال– وازداد نصيب العراق في بعض السنوات[٦]، وبعد انتهاء الحرب ونتيجة لتأثر وضع المهاجرين المصريين داخل دول المهجر بالأوضاع المحيطة، تأثرت أعداد كبيرة من المصريين بأزمة السوق العالمي للنفط والتي مست دول الخليج وليبيا،حيث قامت الأخيرة بتفريغ العمالة المصرية بها،وكان هذا قرارًا سياسيًا بالدرجة الأولى،حيث تم ترحيل مائة ألف مصري دفعة واحدة[٧]، ويرجع ذلك لسياسة الرئيس معمر القذافي الذي اتخذ قرارات سياسية حادة نتيجة للعلاقات التي توترت بين الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك دون مراعاة الأعراف والقرارات على المستوى الدولي.

لذلك قامت الحكومة المصرية متمثلة في وزارة القوى العاملة والتدريب بإعداد إجراءات من شأنها حصر أعداد المصريين العائدين من ليبيا، وبحث مشاكلهم وإيجاد حلول لها، وتحديد الخسائر المادية نتيجة إنهاء تعاقداتهم قبل الموعد المحدد، كما قامت وزارة الخارجية بدراسة الجوانب المتعلقة بعودة المصريين العاملين في ليبيا[٨].

وفى ذات العام أكد رئيس الوزراء كمال حسن علي–وقتئذ– على ضرورة تنفيذ جميع القرارات التي اتخذت بشأن المصريين العائدين من ليبيا، وذلك بالتنسيق بين اللجان التي تم تشكيلها بهذا الشأن. ومن ناحية أخرى قام وزير

الخارجية د. عصمت عبد المجيد بالاجتماع مع السيد بالانشار،المدير العام لمنظمة العمل الدولية في جنيف لبحث الإجراءات التي اتخذتها ليبيا ضد المصريين العاملين، بها والتي تعد انتهاكًا لقوانين المنظمة ولجميع المواثيق الدولية التي تكفل حقوق الإنسان، وقد بعثت وزارة الخارجية برسالة إلى خمس منظمات دولية،وهى:

١ــ الأمم المتحدة.

٢ــ لجنة حقوق الإنسان بجنيف.

٣ــ منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا.

٤ــ منظمة العمل الدولية.

٥ــ منظمة المؤتمر الإسلامي(٩).

كما بعث وزير القوى العاملة ورئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر – وقتذاك– سعد محمد أحمد بشكوى للسيد بالانشار لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد ما قامت به الحكومة الليبية من إجراءات تعسفية ضد العمال المصريين العاملين في ليبيا، وتمثلت فى منع تحويل مدخراتهم للوطن،ومصادرة أجورهم وأقساط تأمينهم، بما يتنافى مع اتفاقيات وتوصيات المنظمة(١٠).

وهكذا كان للحكومة المصرية دور تجاه الهجرة العائدة من ليبيا–خاصة في حالة أخذها شكلاً جماعيًا– والتي تمكنت الحكومة من خلالها من الوقوف بجانب أبنائها وضد أشكال الظلم التي تلحق بالمهاجرين المصريين في الدول العربية،لكن في الوقت ذاته استمرت تلك المواقف الصادرة تجاه المهاجرين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الحروب التي حدثت والتي تأثر بها المصريون (حتى الآن).

فالإجراءات التعسفية التي اتبعت تجاه المهاجرين المصريين لم تنته،تلك الإجراءات التي استخدمتها بعض الدول العربية ضد العمالة الوافدة،والتي نتج عنها المشاعر السيئة التي ولدت لديهم غضبًا حاملاً مشاعر المرارة والظلم تجاه الوطن الأم.

وعلى الرغم من تصريحات المسئولين(*) عن عدم تأثر العمالة المصرية بانخفاض عائدات البترول ؛لأن خفض حجم العمالة المصرية بهذه الدول لم تتجاوز (١٥%) من مجموعها، ومن الجدير بالذكر أن سوق العمل المصري كان قادرًا على استيعاب العمالة العائدة، خاصة وأنها تتركز في عمال التشييد والبناء والزراعة حيث تعانى السوق من النقص في هذه الحرف، فلو افترضنا عدم تأثر حجم العمالة المصرية بتلك الدول فليس من الطبيعي أن تستمر على نفس قدر التحويلات المالية التي كان يرسلها المهاجرون، فضلاً عن أنه لو سوق العمل المصرية يتسع لهم فلماذا سعوا إلى الهجرة منذ البداية؟

كانت نظرة المسئولين تستند إلى أن قوة العمل المصرية بالدول العربية تمثل العمود الفقري للتنمية في باقي الدول العربية(١١)، ولو كانت هذه الفكرة حقيقية لدى الدول المستقبلة للعمالة المهاجرة لما وصل أعداد المهاجرين العائدين لتلك الأعداد الضخمة وقت الأزمات.

كما شهدت أعوام ١٩٨٦،١٩٨٧،١٩٨٨ تيارًا حقيقًا لعودة العمالة المصرية من الدول العربية، وتراوحت نسبة انخفاض أعداد العمالة المهاجرة من (٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف) عامل(١٢) وكان هناك تقدير آخر، والذي بلغ (٥٠٠) ألف سنوياً(١٣)، حيث كانت هناك آراء حول ذلك التراجع في الأعداد، والذي أرجعه البعض إلى:

١- أن الدول النفطية حاولت القيام بعملية إحلال للعمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية بوجه عام ومنها المصرية، حتى أن مصر استقبلت حوالي (٤/١ مليون) عامل عائد من الخارج عام ١٩٨٦(١٤).

٢- محاولة الدول الصناعية الكبرى التأثير على سوق البترول العالمي وتسعير البترول، حتى انخفضت أسعار البترول العالمية، وبالتالي انخفضت عوائد الدول العربية البترولية،حتى أن بعض هذه البلدان عانت من نقص في مصادر تمويل الميزانية العامة. والبعض فكر في مشروعات البنية الأساسية[١٥] خاصة أعمال البناء والطرق التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، مما يعنى استمرار استخدام العمالة المصرية أو العمالة العربية بوجه عام لكن بشكل أقل مما سبق.

وبنهاية الثمانينيات وجدت مشكلة ثانية بالنسبة للعمالة العربية المهاجرة للدول المستقبلة للهجرة، وهى الاستبدال بالعمالة الآسيوية رخيصة الثمن[١٦]، وكان لذلك أثر كبير على العمالة المصرية تحديدًا لأنها تعد من أكبر الأعداد المهاجرة للدول النفطية.

كان من الصعب إدماج تلك الهجرات العائدة في سوق العمالة المصرية، ولكن خفف من حدة المشكلة عدة أمور وهي:-

١ــ أن من بين العائدين من هم معارون في الأصل، فعادوا لعملهم ذاته.

٢ــ وأن منهم العمال الزراعيين،والذين عاد بعضهم لأرضه.

٣. وأن منهم من استخدم مدخراته في إقامة مشروعات صغيرة[١٧].

والجدير بالذكر أن سياسة الدولة المتبعة بشأن الهجرة بوجه عام ليست ذات أهداف طويلة الأمد، وإنما هي متوسطة الأمد، حيث إنها لا تحل مشكلة البطالة، وإنما تخفف من أضرارها لفترة ما، ثم ما تلبث أن تواجه مشكلة أخرى وهى عودة المهاجرين مطالبين بتوفير فرص عمل على غرار ما وجدوه بالمهجر، مما جعلهم حانقين على الأوضاع الداخلية بسبب عدم توفر أولويات المعيشة داخل أرض الوطن وهى العمل وكسب الرزق.

ومن خصائص المهاجرين العائدين أنه نظرًا لاختلاف مستوياتهم التعليمية اختلفت طريقة اختيارهم للدولة التي يهاجرون إليها، فنجد مثلاً السعودية كانت مقصدًا عددٍ كبيرٍ من المهاجرين هل المتعلمين الراغبين في الهجرة للدول العربية، بينما كانت العراق مقصد أبناء الريف من المهاجرين، وكانت نسبة الجامعيين من المهاجرين المصريين العائدين للدول العربية تحديدًا حوالي (١٨%)، بينما كان غير المتعلمين حوالي (٣٠%) كان ذلك خلال الثمانينيات.

اختلفت نوعية الأعمال التي مارسها المهاجرون بعد عودتهم، حيث زادت نسبة القائمين بالأعمال المكتبية أو في مجالات المبيعات، وكذلك الوظائف الفنية والعلمية والإدارية، بينما هبطت نسبة العاملين بالزراعة والإنتاج[١٨]، مما يوضح أن العمل بالخارج اكسب هؤلاء المهاجرين مهارات جديدة أو جعلهم ينصرفون عن نوعيات من الأعمال التي اعتقدوا أنها تقلل من شأنهم خاصة العائدين منهم بمدخرات مالية تجعلهم ينتقون الوظائف أو المشاريع التي يقومون بها، فاتجهت نسبة كبيرة منهم إلى العمل الحر عند عودتهم.

هذا بالإضافة إلى أن الأفراد الذين عملوا كأصحاب أعمال قضوا فترة أطول في بلد المهجر ؛ومن ثم امتلكوا مدخرات مالية أكبر، وأيضًا مهارات تمكنهم من القيام بعمل مشاريع أو استثمارات مستقلة.

وفي حقبة التسعينيات وبعد أن عانت مصر من سلبيات الهجرة العائدة بحثت الحكومة أوضاع المصريين العائدين من أجل تجنب السلبيات الناجمة عن العودة غير المتوقعة نتيجة لحرب العراق والكويت في أغسطس ١٩٩٠[١٩]، فكانت نسبة المصريين العاملين بالكويت والعراق أكبر نسبة من بين العمالة الأجنبية هناك، وقد لحق ضرر كبير بهم نتيجة للغزو ؛وترتب عليه ضياع مدخراتهم فنجد الدينار الكويتي قد انهارت قيمته لأقل من (١٠%) مقارنة بقيمته قبل الغزو، وبالنسبة

للعراق فقد حددت نسبة تحويل منخفضة لمستحقات العاملين بها وتأخير صرف تلك المستحقات لمدة تصل بين عام وعام ونصف[٢٠].

وعلى الجانب الآخر شكلت الحكومة لجنة رئيسها رئيس الوزراء وضمت وزارة الهجرة، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة القوى العاملة قامت بحصر ممتلكات المصريين العائدين وودائعهم بالخارج،وحصر أعداد العمالة العائدة، وبحث خطة لرعايتهم وتوفير أعمال لهم بالحكومة والقطاع العام،وفرص عمل جديدة لهم.

كان ذلك في ظل التقارير المعدة لمواجهة آثار الأزمة على الاقتصاد المصري، وحصر ممتلكات وودائع المصريين العائدين من الكويت والعراق ومستحقاتهم عن نهاية الخدمة لتحديد تقديرات التعويضات المطلوبة لحماية حقوقهم[٢١]، حيث وصل عدد العائدين من المصريين الذين عملوا بالعراق والكويت نحو (١,٥ – ٢ مليون) عام١٩٩٠ [٢٢].

وعلى صعيد آخر عقد مؤتمر بجامعة الإسكندرية من أجل الترحيب بالمصريين العائدين من العراق والكويت، ومحاولة تحويل شكل الهجرة العائدة من شكل سلبي إلى شكل إيجابي من خلال الاستفادة من خبرات العائدين وحسن توظيف الموقف لصالح الدولة المصرية ومحاولة الحكومة توفير فرص عمل[٢٣].

كما عقد ممثلو قطاع الأعمال بمصر اجتماعًا مع وزير القوى العاملة عاصم عبد الحق –وقتئذ– لبحث مشكلة العمالة الزائدة، وحصر التخصصات والكفاءات والخبرات ومحاولة تعيين عدد منهم في القطاع الخاص، وتوفير فرص عمل إضافية للعمالة المقيمة بمصر فكان من الضروري الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي واستخدام كل الفرص المتاحة من أجل مواكبة الأحداث المحيطة أو لمواجهة الحروب التي من شأنها التأثير على الأوضاع داخل مصر من حيث

الأعداد العائدة أو انخفاض التحويلات المالية، والتي يعتمد عليها الاقتصاد المصري.

من الموضوعات المهمة التي تناولها ذلك الاجتماع محاولة تدخل الحكومة المصرية في مفاوضات جادة مع الدول العربية التي تستقبل العمالة المصرية،وأن يحظى العامل المصري برعاية في الدول العربية،وإلغاء الشروط القاسية التي تتعرض لها العمالة وخاصة شرط الكفالة، وقد ذكرت اعترافات من قبل المصريين لما يعانيه المصري في الخارج[٢٤]، مع وجود مشكلات على المستوى السياسي سواء مع الحكومة المصرية والدول المستقبلة للمهاجرين أو مع الدول العربية بعضها البعض.

طالبت الحكومة المصرية بتعويضات من سكرتارية تعويضات حرب الخليج التابعة للأمم المتحدة، والتي وافقت على صرف (٨١٩ مليون) و(٤٥١ ألف) دولار للمتضررين من حرب الخليج من العمالة المصرية[٢٥]، كما خصصت مشروعات للصناعات الصغيرة لعدد من النقابات[٢٦].

يتضح مما سبق أن الحكومة المصرية كان عليها مسئولية ضخمة لمواجهة الهجرة العائدة،فكان عليها التعامل مع الوضع على المستوى الداخلي بالعمل على توفير فرص عمل،ومن ناحية أخرى كان عليها التعامل مع الجهات المسئولة في الخارج عن منح تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالمهاجرين العائدين،وهكذا لم تتوقف سلبيات الهجرة على مشكلات العمالة العائدة فحسب وإنما على طريقة الاستفادة من تلك التخصصات في سوق العمل المصرية كذلك، فمن المعروف أنه نتج عن عودة تلك الأعداد غير المنتظرة للمهاجرين ازدياد الضغط على السوق المصري[٢٧].

كما يوضح لنا الجدول رقم (١) الوظائف التي عمل بها المهاجرين قبل وأثناء هجرتهم من مصر في عام ١٩٨٨، والتي أوضحت انخفاض النسبة التي عملت في

بعض الوظائف قبل الهجرة عن بعدها مثل الوظائف العلمية والفنية والإدارية والأعمال الكتابية والزراعية والإنتاجية.

ومما سبق يتضح لنا أن الهجرة العائدة تُعد إحدى الآثار السلبية لهجرة المصريين للخارج لأنها أوقفت مورد مادي مهم وهو التحويلات المالية التي كان يتم إرسالها لمصر، فضلا عن عدم وجود فرص عمل تناسب الأعداد العائدة.

جدول رقم (١) (*)

وظائف المهاجرين العائدين :قبل وأثناء الهجرة حتى عام ١٩٨٨

الوظيفة	قبل الهجرة	أثناء الهجرة	في عام ١٩٨٨
علمية وفنية	**٢٢,٥**	**٢٠,٩٦**	**٢٣,٠٧**
إدارية	**٠,٥٥**	**٠,٤٩**	**٢,٣٢**
أعمال كتابية	**٥,٠٧**	**٣,٧٠**	**٧,١٣**
مبيعات	**٤,٠١**	**٤,١٦**	**٦,٧٢**
خدمات	**٤,٥٦**	**٨,٣٥**	**٦,٦٩**
زراعية	**٣١,٦٢**	**١٣,٧٥**	**٣١,٦٣**
إنتاجية	**٢٨,٢٧**	**٢٥,٨٠**	**٤٨,٥٨**

(*) المصدر: المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ٢-٤ سبتمبر ٢٠٠٣، القاهرة،بحث جاكلين وهبه، الهجرة المصرية العائدة .

الهوامش

(١) الأهرام، ٤ أغسطس ١٩٦٩، ص ٤.

(٢) الأهرام، ٢ أكتوبر ١٩٧١، ص ٣.

(*) حرم الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات.

(٣) الأهرام، ٦ يناير ١٩٧٨، ص ١.

(٤) صلاح أيوب، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٥) الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٧٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٥، ص ٤٧.

(٦) الأهرام، ١٦ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٩.

(٧) الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٧٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٥، ص ٤٧.

(٨) الأهرام، ١٩ أغسطس ١٩٨٥، ص ١.

(٩) الأهرام، ٢٣ أغسطس ١٩٨٥، ص ١.

(١٠) الأهرام، ٢٥ أغسطس ١٩٨٥، ص ١.

(*) السيد/ سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة والتدريب عام ١٩٨٥.

(١١) الأهرام، ٧ أغسطس ١٩٨٥، ص ٨.

(١٢) وزارة القوى العاملة، تقرير حول أوضاع التشغيل وآفاقة في مصر، إعداد أحمد خلف الله ومحمد الفاتح، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥١.

(١٣) الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١٨، ١٨ أغسطس ١٩٨٦، ص ١٥.

(١٤) الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١٩، ٢٥ أغسطس ١٩٨٦، ص ١٨.

(١٥) الأهرام، ١٧ ديسمبر ١٩٨٦، ص٩.

(١٦) المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة ٢-٤ سبتمبر ٢٠٠٣، القاهرة، بحث جاكلين وهبه، الهجرة المصرية العائدة، ص ٤.

(١٧) المشروع الإقليمي المشترك مع منظمة العمل العربية (لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية المرسلة للعمالة)، إعداد صلاح أيوب، دراسة نحو استراتيجية وتنظيم جدية لقطاع الهجرة في مصر، ورشة العمل الوطنية التي تنظمها وزارة القوى العاملة عن الهجرة العمالية، القاهرة ٢٢-٢٣ مارس١٩٩٥، ص ١٢.

(١٨) المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في ظل العولمة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(١٩) محمد عبد العزيز عياد، الهجرة العائدة والتغيرات البنائية – دراسة انثروبولوجية (في قرية كفر القباب بمحافظة الدقهلية)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٥١.

(٢٠) الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٣٠، ١٠ سبتمبر ١٩٩٠،ص ص ٢٣، ٢٢.

(٢١) الأهرام، ٦ سبتمبر ١٩٩٠، ص ١.

(٢٢) الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٢٨، ٢٧ أغسطس ١٩٩٠، ص ٣٨.

(٢٣) الأهرام، ٧ سبتمبر ١٩٩٠، ص ١.

(٢٤) الأهرام، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠، ص ٩.

(٢٥) محي الدين حامد حسن، هجرة العمالة المؤقتة للخارج، بحيث ضمن بحوث مسابقة مديرية القوى العاملة والهجرة، محافظة القاهرة، وزارة القوي العاملة، ديسمبر ٢٠٠١، ص ١٠٤.

(٢٦) الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٣٣، ١ أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٥.

(٢٧) الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٧٠، ١٦ سبتمبر ١٩٨٥،ص ص ٤٩، ٤٨.